

كلمة السيد الوزير الأول في القمة الاستثنائية السابعة عشر (17)  
للاتحاد الإفريقي حول التصنيع والتنوع الاقتصادي في إفريقيا

نيامي (النيجر)، 25 نوفمبر 2022

- فخامة السيد محمد بازوم، رئيس جمهورية النيجر الشقيقة؛
- فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال الشقيقة ورئيس الاتحاد الإفريقي؛
- السادة رؤساء الدول والحكومات؛
- السيد موسى فقي محمد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي؛
- السيدات والسادة الحضور؛

اسمحوا لي في البداية أن أغتنم هذه السانحة الطيبة لأعبر عن جزيل شكري وامتناني لدولة النيجر الشقيق، قيادةً وشعباً، لاستضافة هذه القمة، وعلى حفاوة الاستقبال والتنظيم المحكم من أجل إنجاح هذا الحدث الهام .  
كما أود أن أنقل إليكم تحيات أخيك السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، وتمنياته بالنجاح لأشغال هذه القمة الهامة .

نلتقي اليوم والقلق يحذونا حيال الظروف الصعبة التي خلفتها جائحة كورونا عبر العالم وتداعياتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول، وكذا بسبب ما تشهده الساحة الدولية من احتقان سياسي وأمني خطير.

ولعل أكبر المتضررين من هذا الوضع المؤسف، قارتنا الإفريقية. فإضافة إلى الأزمات السياسية ومشاكل النمو والتغير المناخي، ها هي اليوم أمام تحدٍ جديد أملتته الأوضاع الدولية الراهنة وانعكاساتها على سلسلة التموين بالأغذية والمواد الأولية والطاقة .

وإزاء هذا الوضع، علينا نحن الأفارقة تعزيز التضامن فيما بيننا من أجل الصمود أمام هذه الهزات وتبعاتها، لاسيما بخصوص أمننا الغذائي. إذ بات من الضروري أن نكثف عملنا المشترك من أجل النهوض باقتصاداتنا والبحث عن سبل التكامل فيما بيننا، وبالأخص في مجال الصناعة والتصنيع.

**أصحاب الفخامة، السيدات والسادة الحضور؛**

إن من بين النقائص التي تعيق النهوض الاقتصادي في إفريقيا غياب سياسة قارية واضحة ومنسجمة في مجال الصناعة والتصنيع. ولذا يتعين علينا، علاوة على دعمنا السياسي الصريح لكل المساعي الهادفة، أن نرسم معا مستقبل قارتنا في هذا المجال الحيوي، مع تطوير وتنويع الاقتصاد الشامل والمندمج في إطار التنمية المستدامة، وبما يتوافق وأهداف ومضمون أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي.

وهنا، أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالإنجاز الذي تم تحقيقه مؤخرا من خلال إنشاء منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، والتي ستشكل الإطار التنظيمي الأمثل لضمان تدفق البضائع والسلع بين بلداننا، لما توفره من مزايا كبيرة للمنتجات ذات المنشأ الإفريقي، لاسيما الصناعية منها، ما يجعلها محركا حقيقيا لأهداف تطوير الصناعة في قارتنا. وفي هذا الصدد، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا جوهريا في مجال الصناعة، يتعين علينا إيلاؤها الدعم والتشجيع اللازمين وتحسين قدرتها التنافسية مع توفير موارد الطاقة المختلفة لها .

ولذا، ينبغي وضع نموذج اقتصادي جديد يتماشى والواقع الإفريقي وإعداد استراتيجية صناعية شاملة، تُراعي قدرات كل بلد لبلوغ صناعة ناجعة واقتصاد قوي، متكامل ومنسجم، يضمن لها مكانة في سلاسل القيم الإقليمية والقارية والدولية . ومن هذا المنطلق، باشرت الجزائر، تحت القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، مسار تطوير اقتصادها وتنويع صادراتها لكي لا تبقى رهينة أسعار المحروقات، فضلا عن إيلاء الأهمية البالغة لتطوير المناطق الصناعية وتهيئتها في إطار خطتها التنموية. وها هي الجزائر اليوم تجني ثمار هذه الجهود، حيث ارتفعت صادراتها خارج المحروقات بأكثر ثلاثة أضعاف في السنتين الأخيرتين .



كما تسعى بلادي في إطار نهجها الاقتصادي الجديد إلى ضمان نمو مطرد ويحترم المعايير البيئية الحديثة للتنمية المستدامة، كالححد من التلوث والاحتباس الحراري والحفاظ على الموارد الطبيعية لتأمين حياة أفضل للأجيال القادمة .

**أصحاب الفخامة، السيدات والسادة الحضور؛**

لا يسعني في الأخير إلا أن أجدد، باسم السيد رئيس الجمهورية، كل الشكر والامتنان لصاحب الفخامة السيد محمد بازوم، رئيس دولة النيجر الشقيقة، على استضافة هذه القمة، كما أعرب عن استعداد الجزائر الكامل والتزامها بالانخراط في مساعيها المشتركة ودعمها لتعزيز الصناعة والتصنيع في قارتنا، وبلوغ أعلى مراتب التكامل والاندماج، تحقيقا للغايات السامية التي سطرها الآباء المؤسسون لمنظمتنا القارية.

شكرا على كرم الإصغاء،

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**